

## الوسيط في المذهب

مرتبان على المشتري إذا أراد رد الشقص بالعيب .  
والأولى هاهنا تقديم البائع فإنه لا حق للشفيح عليه ولم يسلم له العبد .  
وإن وجد العيب بعد أخذ الشفيح فالصحيح أن الشفعة لا تنقض .  
ولكن يرد العبد ويرجع إلى قيمة الشقص فإن كان تسعمائة أو كان ألفاً ومائة فهل يجري التراجع من الشفيح والمشتري بالزيادة والنقصان وجهان .  
أحدهما لا لأن الشفعة بناء على العقد وهذا أمر حادث .  
والثاني نعم يرجع الشفيح على المشتري إن نقص والمشتري على الشفيح إن زاد إذ صار هذا مقام الشقص به على المشتري .  
السبب الثالث المسألة بحالها وقد طرأ على العبد عيب حادث منع الرد فطالب البائع المشتري بالأرش فقد استمر بمقدار الثمن .  
فإن رضي بالعيب فهل يقتصر من الشفيح بقيمة المعيب فيه وجهان من